الأنباء
الخميس 6 يونيو 2013

الرشيدي: استحداث مكاتب لإنجاز معاملات «العمل»

ذكرى الرشيدي

أكدت وزيرة الشؤون ذكرى الرشيدي أنها ستعرض على مجلس الوزراء رؤيتها لمعالجة ومواجهة الوضع الكارثي حاليا في إدارات العمل، وقالت في تصريح صحافي: إنها ستقوم بطرح فكرة انشاء مراكز تحت مسمى (مركز خدمة العمل) موزعة على جميع المحافظات، ويتولى إدارتها القطاع الخاص، وفقا لمواصفات يقوم بإعدادها المكتب الاستشاري وتطرح كمزايدات. واوضحت الرشيدي أن هذه المراكز ستقوم باستقبال أصحاب الاعمال، وستكون إنجاز المعاملة خلال فترة انتظار لا تتجاوز 20 دقيقة.مضيفة إلى أن هذه المراكز ستقوم بتصوير وإرسال المعاملات آليا إلى مراكز العمل، كما أنه لن يتم السماح باتصال جمهور رجال الأعمال مع موظفي الوزارة لمنع استغلال النفوذ.

واوضحت الوزيرة ان هذه المراكز ستوفر الكثير من المصاريف على اصحاب الأعمال، ولن تكون هناك مركزية. لافتة الى أن من متطلبات مراكز خدمة العمل ان تكون العمالة الوطنية بنسبة 100٪ ـ ماعدا عمال النظافة والبوفيه ـ وهو ما يمنح زيادة فرص العمل للمواطنين. مشيرة الى ان هذا المنظور يسعى لمعالجة محاربة منابع الفساد ومنع استغلال السلطة.

● بشرى شعبان

فراغ وظيفي في «الشؤون» بداية يوليو بسبب الإجازات والإحالة للتقاعد

أشارت مصادر بوزارة «الشؤون» الى ان ما يقارب 40٪ من موظفي الوزارة قدموا اجازات رسمية تزامنا مع اقتراب شهر رمضان اكثرهم في مراكز تنمية المجتمع التي تشهد تكدسا واضحا في عدد موظفيها ، هذا الى جانب ان الوزارة ستشهد إحالة أعداد كبيرة من الموظفين العاملين بها الى التقاعد ممن أمضوا 30 سنة وذلك خلال الأيام القليلة القادمة. اضافة الى من سيقومون بعمل اجازات مرضية. وأشارت المصادر الى أن توقيت احالة من أمضوا 30 عاما قبيل شهر رمضان المبارك مع هذه الأعداد الكبيرة التي تقدمت بإجازات سيؤدي إلى وجود فراغ وظيفي داخل الشؤون وهو ما سيؤثر سلبيا على عمل الوزارة في كافة القطاعات.

ولفتت المصادر الى ان اكثر الاعداد التي ستتم احالتها للتقاعد هم مديرو الادارات وابرزهم من قطاع الرعاية الاجتماعية والعمل، مشيرة الى ان الوزارة يجب عليها اعادة النظر في قبول اجازات موظفي الوزارة حتى تعالج العجز في نقص الموظفين.

● بشرى شعبان

المطيري ترأس وفد الكويت في مؤتمر العمل الدولي

ترأس وكيل وزارة الشؤون عبدالمحسن المطيري وفد الكويت في اجتماعات الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي بجنيف والذي ينعقد خلال الفترة من 4ـ20 يونيو 2013، وكان على رأس الوفد في جلسة الافتتاح صباح امس وقد وتمت خلالها دعوة الوفود لانتخاب رئيس المؤتمر ونواب الرئيس الثلاثة من قبل المجموعات وتشكيل اللجان المختلفة، واجتمعت اللجنة التنظيمية لاتخاذ عدد من القرارات بشأن الترتيبات الخاصة بالمؤتمر.

العجمي: توصيات بمؤتمر «حقوق الإنسان» لمزيد من الحريات

أشاد رئيس وفد الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان المشارك في المؤتمر الاقليمي العربي حول تطوير منظومة حقوق الانسان بجامعة الدول العربية والذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بقطر.

وقال العجمي ان مشاركة الكويت في هذا المؤتمر تعكس روح التواصل مع المؤتمرات التي تخدم القضايا الانسانية، مضيفا ان هذا الموتمر جاء في وقت جدا مناسب حيث تتزايد الاصوات الشعبية للمحافظة على كرامتها وضمان العيش الكريم وفقا للقوانين واللوائح التي تضمن وتكفل ذلك.

واشار الى ان الوفد شارك بورش العمل التي اقيمت بهذا المؤتمر «كما قدمنا توصيات لهذا المؤتمر وجميعها تصب في المطالبة في المزيد من الحريات».

من جانبه، قال عضو الوفد المحامي محمد العتيبي مدير مركز التطوير والتدريب: ان مثل هذا المؤتمر ينظر اليه ايجابيا حيث ان دعوة جامعة الدول العربية مؤسسات المجتمع المدني الى تقييم دورها وتقديم ما يرونه اصلاحا وما تراه الشعوب يعد شيئا ايجابي.

واضاف ان الجمعية قدمت ورقة عمل حول ضرورة وجود اليه لحماية الصحافيين من الاعتداءات التي قد تقع عليهم اثناء عملهم ووضع تشريعات جديدة لوسائل الاعلام القنوات الفضائية والإذاعات والصحف كونها باتت مصدر ثقة الشعب العربي خاصة ان بعض البرامج والاخبار المتناقلة تجعل الشخص يشعر بالدونية تجاه المجتمعات الغربية والسبب ياتي من المادة الاعلامية التي لا تزال تستخف بعقول الناس وتظهر الطرف الاخر بانه الاكثر قوة وبالتالي تكون المادة الاعلامية سما يسيء للرموز الوطنية والدينية.

خلال ملتقى «مناقشة المادة الثانية من قانون الجنسية»

الفيلي: لا يمكن أن نفرض على المواطن الزواج من كويتية كواجب وطني.. وما زلنا نخلط بين المواطن والأب

د.محمد الفيلي

طيبة آل هيد

تساءل الخبير الدستوري د.محمد الفيلي عن الجنسية أهي حق للأسرة أم حق للفرد؟. فإن كانت حقا للفرد فنظام إثباتها يجب ألا يمنح بقرار إرادي بمعنى أن الأب هو من يمنح الجنسية. لافتا الى ان هناك عدم دستورية في الخلط بين الدولة والأسرة. جاء ذلك خلال الملتقى الذي نظمته لجنة حقوق الانسان بنقابة المحامين بعنوان «مناقشة المادة الثانية من قانون الجنسية».

وأضاف الفيلي ان المشرع عندنا انفعالي ارتجالي غير منطقي وبالتالي هذه القوانين هي المحصلة. فالقانون يقول من ولد على ارض الكويت فهو كويتي بصفة أصلية لكن ها نحن نجده اصبح بعدها بفترة متجنس. وقال ان الجنسية أساسا ليست حقا للاب أو الابن، لسنا بصدد قرار نقل الجنسية من الأب للابن، نحن أمام تضييع للطريق، فنحن أخذنا مفهوم الدم وقصرناه على الأب دون الأم، نحن مازلنا نخلط بين المواطن والأب.

من جانبها، قالت إسراء العميري ان منح المرأة جنسيتها لأبنائها أو نقلها أو تمريرها هو حق، وبغض النظر ان كانت حقا للمرأة أو الأب نرى انه رغم ذلك صدرت توصيات للكويت خاصة برفع التمييز ضد المرأة الكويتية في اتفاقية سيدوا لإزالة أي تمييز ضدها إلا أن هناك تجاهلا وتحفظا على الأمر.

وأضافت ان قانون الجنسية قصر حق منح الجنسية على الرجل دون المرأة وهذا تمييز واضح، وقد ذكر كثير من المختصين ان هذا القصر بحجة الا تكون هناك ازدواجية للجنسية الكويتية وهو أمر وحجج واهية لان الازدواجية حقيقة وموجودة وهناك بعض الدول كالولايات المتحدة الاميركية لا تسحب جنسيتها وان تجنس مواطنوها بجنسيات أخرى، وبالتالي فالكويتي المتزوج من أميركية زوجته مزدوجة وأيضا أبناؤه لان قانون الجنسية الأميركي ينقل الجنسية من الأم للأبناء.

واعتبرت العميري ان المادة الثانية من قانون الجنسية هي مادة تمييز وعنصرية وتعتبر أن الكويت مجرد بيئة خصبة وأرض يطمع الآخرون فيها، متمنية الالتزام بما توافق عليه من اتفاقيات وإلا فلماذا وافقت الكويت على هذه الاتفاقيات ووقعتها. لافتة الى انه يجب ان تكون القوانين الكويتية متوافقة ومتسقة مع القوانين الدولية.

بدورها، قالت لؤلؤة الملا من الجمعية الثقافية النسائية: بعد التحرير كان لدينا هاجسان وهما حق المرأة السياسي والثاني حقوق المرأة الكويتية، ونحن للأسف ندور في حلقة مفرغة، فبعض الأمور تم حلها ولكن للأسف البعض الآخر مازالت معلقا مثل الإقامة والجنسية وتكاد تكون الإقامة أكثر أهمية من التجنيس لان الأسرة غير مستقرة وقد يتم إخراجها بأي لحظة. ونحن نطالب بالمساواة فنحن في بلد ديموقراطي مدني.

وأكدت ممثلة «كويتيات بلا حدود» ان للكويتية كثيرا من الحقوق المسلوبة ونحن بدأنا تشكيل اللجنة في خطين متوازيين الأول خط استخدام الإعلام من خلال الندوات واللقاءات ثم توجهنا لأفراد السلطتين التشريعية والتنفيذية، ووصلنا لكتابة مقترح بتغيير المادة الثانية من الدستور ونحاول الحصول على تأييد أغلبية النواب لإقرار حق المرأة في نقل جنسيتها لأبنائها وهذا حقها.

من جانبها، قالت الناشطة الاسلامية طيبة آل هيد: أنا أتكلم كمواطنة كويتية مسلمة، والإسلام ضمن للمرأة الزواج بمسلم والزواج حرية شخصية والجدال كثر بالمجتمع دون وجود حلول حقيقية تستفيد منها المرأة المتضررة لأنها في الاصل غير مدركة وواعية بحقوقها ماذا لها وماذا عليها، ففي المجتمع هناك كثير من الآراء ووجهات النظر فالبعض يتساءل لماذا لا تلتحق الكويتية بزوجها وتذهب لبلده ويمنحها جنسيته، وهناك رأي آخر يري العكس بما ان أبناء الكويتية تربوا بالكويت وحصلوا على كل الحقوق المدنية فإن من حقهم خيار الحصول على جنسية الأب أو الأم.

وعقب د.محمد الفيلي على بعض المحاور وقال ان هناك قلة وعي قانوني، والجنسية منحت من خلال الأب، والزواج حق شخصي وحرية فردية ولا يمكن الخلط بين الجانب العاطفي والقانون. ولا يمكن أن نفرض على المواطن الكويتي الزواج من كويتية كواجب وطني وهو يخالف مفهوم وإنسانية الزواج. مضيفا ان هناك إخلالا بمبدأ المساواة في القانون، ونحن نتحدث عن الزوج غير الكويتي. والجديد في الموضوع أن الكويت سابقا كانت مجتمعا منتجا بينما الآن مجتمع ريعي فبالتالي هناك شكوك وريبة من أي أجنبي بانه يريد استغلالها.

● بلقيس العلي

العميري: قصر حق منح الجنسية على الرجل دون المرأة تمييز واضح

آل هيد: الزواج حرية شخصية والإسلام ضمن للمرأة الزواج بمسلم

في أولى جلسات اللجنة المنظمة لجائزة "سالم العلي للمعلوماتية"

الخرافي: المجتمع المدني مغيب في دول العالم الثالث

م. عادل الخرافي

خليل ابل

صالح العسعوسي

م. ياسين الياسين

عقدت اللجنة المنظمة لجائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية اولى جلساتها الحوارية تحت عنوان «المواطن الاعلامي دوره والتشريعات المنظمة» في مقر الجائزة في قرطبة بحضور عضو اللجنة العليا المنظمة صالح العسعوسي وعضوي اللجنة بسام الشمري وفؤاد الكوت والنائبين عادل الخرافي وخليل ابل والمحامي خالد القحطاني ورئيس قسم الاعلام في جامعة الكويت ياسين الياسين والاعلامي عبدالوهاب العيسى.

في البداية، اشار عضو مجلس الامناء وعضو اللجنة المنظمة العليا التنظيمية صالح العسعوسي الى ان دور الإعلام اضحى أكثر أهمية في هذا العصر الذي تقاربت فيه الأمم وتلاقت الشعوب عبر الشبكة المعلوماتية التي تمتد يوما بعد يوم إلى كل أنحاء هذه المعمورة، حيث يأتي في صدارة هذا الدور تشكيل المكونات الثقافية والقيمية والمعرفية في شخصية الفرد، وتكوين الاتجاهات والأفكار والمفاهيم التي تساهم في نماء المجتمع وارتقائه، فقد أضافت ثورة المعلومات والاتصالات أبعادا جديدة إلى المؤسسات والهيئات الإعلامية، إذ مكنت الفرد من ممارسة دوره الإعلامي الفاعل في بناء المجتمع باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي عبر الأجهزة الذكية، وبرز دور المواطن الإعلامي الذي يتواصل مع الآخرين وقتما شاء زمانا ومكانا دون حدود قيمية أو ضوابط اجتماعية.

العسعوسي: الإعلام أصبح أكثر أهمية في هذا العصر

ابل: الجميع لديهم الأداة والوسيلة لمخاطبة العالم والتواصل معه

الياسين: مع الانفتاح الإعلامي مازال العالم العربي مرتبكاً

القحطاني: ضرورة وضع قوانين محلية تجرّم ارتكاب الجرائم عبر الإنترنت

المجتمع المدني

بدوره، تحدث النائب عادل الخرافي مشيدا بالدور الذي تقوم به جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية والتي تعمل على ايجاد نتائج طيبة في المجال التوعوي وفي توجيه الرأي العام من خلال المجتمع المدني، مشيرا الى اهتمام دول العالم المتقدمة بالمجتمع المدني الذي يؤثر على الحكومات والمجالس المنتخبة ويساهم في وضع ضوابط تسير التشريعات بينما دوره وتأثيره يغيب في دول العالم الثالث.

واضاف انه بعد انتشار التكنولوجيا اصبح هناك تكامل وتوافق بين الإعلام والعلاقات وأصبح موظف العلاقات هو الجهاز، لافتا الى انه حتى العقل غير البشري يحاول تخطي الحواجز والعقبات التي تصادفه فما بالنا بالعقل الذي ابدع لتحقيق اهدافه. وتطرق الخرافي الى التشريعات التي تعمل على الحد من حرية الافراد، موضحا انه يعارض مثل هذه الامور، مشيرا الى ضرورة وجود ثقافة ووعي لدى المواطن، لاسيما فيما يختص بالامور التي تمس حرية الآخرين وضرورة وضع التشريعات ثم المحاسبة من خلال تعريف ووعي بالحقوق والواجبات.

وأكد رفضه لوضع تشريعات تحد من حرية الافراد، معتبرا انها الوسيلة الاخيرة التي يجب العمل عليها بالتعريف والتثقيف ووضع الضوابط ثم المحاسبة، وبالتالي ما نحتاجه تشريعات توجيهية تنمي الفكر وتساعد على المزيد من الحرية ضمن اطار الدستور، لافتا الى ضرورة تنمية الابداع في المساحات الخالية للعقل، ومشيرا الى ان خطة وزارة التعليم العالي بابتعاث 4500 مواطن للخارج ستجلب لنا المزيد من الثقافات التي ستؤثر على المجتمع، مضيفا ان السلطة السياسية في البلاد بحاجة الى مواكبة الثقافة التكنولوجية بعيدا عن السياسة ويجب ان تكون على مستوى من الكفاءة فنيا وعلميا وتكون قادرة على التفاعل مع وسائل التطور.

من جانبه، تحدث النائب خليل ابل عن عمق وحجم مسألة تحويل المجتمع الى مجتمع مفتوح بوسائل اعلام، معتبرا المسألة كبيرة وعميقة ومشيرا الى ان كل من في المجتمع أصبحت لديه الاداة والوسيلة لمخاطبة العالم كله وللتواصل في الداخل، لافتا الى انه ضمن هؤلاء من هو واع ومثقف ومن ليست لديه علاقة بأي شيء ومتنكر لهويته وينتحل شخصيات ومريض نفسيا.

وبين ان المجتمع الافتراضي تحول الى واقع نعيشه وبالتالي يجب ان تكون له تشريعات ولا بد من وضع قانون ينظم هذا الامر، مشددا على اننا مع الحريات المطلقة التي يجب الا تكون لها حدود ولكن بالتكامل مع وجود وعي كامل وضوابط تسير هذه الحدود.

واعتبر اننا نحتاج لسنوات لترسيخ عملية الوعي لاسيما في ظل الامور التي تزعج كيان المجتمع وبالتالي يجب وضع قانون تنظيمي نتنازل فيه عن بعض من حرياتنا بشكل قليل للحفاظ على هذا المجتمع، لافتا الى وجود قصور اعلامي مشددا على ضرورة تنظيم حياتنا ومجتمعاتنا في الواقع الافتراضي.

أما رئيس الاعلام في جامعة الكويت ياسين الياسين فلفت بداية الى اهمية الدور الذي تقوم به جائزة سمو الشيخ سالم العلي في اثراء الشارع الاعلامي وتثقيف العاملين في هذا المجال، ولفت الى انه لا تعريف محددا للمواطن الاعلامي باعتبار ان الامور الاعلامية اصبحت تختلف مع انتشار الفضائيات ومعتبرا اننا جميعا مواطنون اعلاميون كوننا متصلين ومتفاعلين مع الاعلام.

وبين ان هناك عوامل عدة يجب ان تتمحور حول شخصية المواطن الاعلامي اهمها ان يكون صاحب رأي ويؤثر بالناس ويكون متابعا للقضايا المحلية والاقليمية والعالمية، وان يكون شخصا متنبها لديه معرفة ويستطيع ان يفرق بين الصالح والطالح.

واضاف انه مع الانفتاح الاعلامي مازال العالم العربي مرتبكا والمشكلة تكمن في استيرادنا لمواد معلبة وبذلك نغير مجتمعنا شئنا ام ابينا، فالمجتمع يتغير ولا احد يدرك كيف ذلك، اما كثرة المعلومات التي كنا نعتقد بأنها ستفيدنا نتج عنها العكس حيث ادت هذه المعلومات الى تشويش في الافكار.

من جانبه، اعتبر المحامي خالد القحطاني ان انتشار المعلومة اصبح اسرع من الضوء ما خلف مواطنين اعلاميين في كل مكان من البيت الى الشارع والعمل، وان سرعة الانتشار كانت اكثر من الاستيعاب، وعرف الاعلامي انه من يعلن الناس عن امور قد تكون حقيقة أو كذبا، اما في ظل وجود مواطنين اعلاميين فأصبح كثير من الامور التي تصدر مجرمة من المجتمع دون ان يدري مصدرها، متسائلا كيف يمكن ان نتعامل مع هذا الطارئ والذي دخل حياتنا دون استئذان، مشددا على ضرورة تجريم مشرع للافعال ووضع النصوص قبل المعاقبة.

وشدد علي ضرورة وضع قوانين محلية تجرم ارتكاب الجرائم عبر الانترنت، مشيرا الى ان لجنة مراجعة قوانين الجزاء في جمعية المحامين سبق ان وضعت مشروع قانون الجرائم الالكترونية والذي قدم للمجلس المبطل في 2012 وذلك لايجاد تشريع بعيد عن المحاكم التي اصبحت اليوم تقوم بدور المشرع، ومشددا علي ضرورة وضع قوانين لا تقنن الحريات انما تعالج الفضاء الالكتروني.

وتحدث الاعلامي عبد الوهاب العيسى عن تأثير المواطن الاعلامي على الرأي العام، مشيرا الى انه في ظل انتقال حق ارسال الخبر من اشخاص محددين الى جميع المواطنين احدث فوضى خصوصا ان الانتقال حصل في فترة قصيرة، مشيرا الى انه على الرغم من ان العالم الافتراضي حديث الا اننا لم نجد مبادرة لاحتواء المغردين والنشطين في مواقع التواصل الاجتماعي.

من جهته، اعتبر عضو اللجنة العليا المنظمة لجائزة سمو الشيخ سالم العلي فؤاد الكوت ان جميعنا مواطنون اعلاميون ويجب ان نكون حذرين وان يكون هناك دور فعال للجامعات والمعاهد من خلال تدريس اخلاقيات هذه الوسائل.

معتبرا ان التكنولوجيا في خدمتنا اليوم وهناك برامج ووسائل تلخص دور المواطن الاعلامي في تكوين الرأي، مشددا على ضرورة تخطي الامور من خلال تطبيقها وتحسينها.

أما عضو اللجنة الاعلامية بسام الشمري فلفت الى سير ثورة الاتصالات جنبا الى جنب مع ثورة البرمجيات ما ساهم في تقديم اكبر خدمة للبشرية من خلال تقديم شبكات التواصل الاجتماعي والاتصال، لافتا الى ضرورة معرفة سياسة الاستخدام للمواطن كموظف أو شخص عادي ليعرف حدوده.

● دارين العلي

«العاملين بالصناعة» لعدم تجاهل الخبرات والكفاءات

قال رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بالهيئة العامة للصناعة أحمد الفيلكاوي ان قرار مجلس الوزراء بإحالة من امضى ثلاثين عاما للتقاعد في الجهات والمؤسسات الحكومية ممن يشغلون المناصب القيادية والإشرافية له من الجوانب الإيجابية التي ستترتب على تنفيذه وأهمها اتاحة الفرصة للكفاءات من الشباب لتولي الوظائف الاشرافية والقيادية، كما ان فيه من السلبيات أبرزها عدم وضع آلية مناسبة للخروج من العمل وفتح أي مجال اخر للمتقاعدين للعمل فيه.

واضاف الفيلكاوي ان هذا القرار الجريء من قبل مجلس الوزراء والذي يخدم المصلحة العامة ويخلق جيلا جديدا يعمل وينتج ويطور في شتى المجالات وبالأخص في المجالات العلمية الحديثة والتي تتطلب جيلا واعيا من الشباب المثقف المنفتح على العالم القادر على العطاء بروح الفريق الواحد برؤية حضارية جديدة مختلفة تماما عن الاجيال السابقة.

ولفت الى أن هذا القرار من شأنه العمل على ضخ وتجديد دماء جديدة في ميادين العمل وبنفس الوقت لا يمكن أن ننسى الخبرات او نتجاهلها فيجب أن يكون قرار الإحالة للتقاعد مبنيا على أسس سليمه ولا مانع القادر على العطاء والإنجاز في عمله أو أن يعطى بدلا مناسبا لتركه العمل الذي أمضى فيه أجمل سنوات عمره وأفنى فيه زهرة شبابه. ودعا الفيلكاوي مجلس الوزراء لأن يكون تطبيق هذا القرار ـ يجب أن يكون ـ وفق تسلسل زمني واضح ومدروس وبشكل لا يؤثر على سير العمل في الوزارات.